

نظرية السلطة الديمقراطية عند المعلم الاول -أرسطو

The theory of democratic power according to the first teacher – Aristotle

-م.م . ثامرياسر جبرموسى ال علي العلياوي

تربية النجف (العراق)

thamrallyawy68@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول 2025 / 04 / 04

تاريخ الاستلام: 2024/12/29

ملخص:

دراسة السياسة في الفلسفة مرادف للاحلاق وأهميته لا تقل عن أهمية الأخلاق فلكي يكون الإنسان أخلاقياً ومتمتعاً بالفضائل لابد أن يتعامل مع المجتمع بالأخلاقيات وباعتبار أن المجتمع يتعامل بأخلاقيات معينة تحفظ حقوق أفرادهِ فإن إدارة المجتمع لابد أن تخضع الى قيم أخلاقية فسياسة كل مجتمع تعكس طبيعة أخلاق المجتمع الذي تحكمه. وهذه هي أهمية موضوع السياسة وتعود أهمية الفيلسوف أرسطو إلى أنه أبرز من كتب في السياسة فقد نقد فلسفة أستاذه أفلاطون وأسس في كتابه المهم ((السياسة)) لنظام سياسي واسع ودقيق استعرض فيه تاريخ السياسة اليوناني مع ذكر تاريخ سياسة الدول الشرقية أيضاً، يقترح أرسطو نوعاً من الأرستقراطية يكون وسطاً بين ضدين هما الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية يسميها بـ(الوليثية) ويعني بها مجموعة من الطبقة المتوسطة الحال من أصحاب الأملاك العقارية المتوسطة الحال يعيشون من عملهم ولا يمتلكون أوقاتاً لعقد جلسات إلا الضرورية لضيق الوقت. هؤلاء يحتكمون الى الدستور وهم يحظون بمقبولية من قبل الأغنياء والفقراء، وكلما كثر عددهم قلت إمكانية خضوعهم ل للأحزاب.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية في فلسفة أرسطو، أضداد القواعد الديمقراطية، المناصب الضرورية للدولة.

Abstract:

The study of politics in philosophy is synonymous with ethics and its importance is no less than the importance of ethics in order for a person to be moral and enjoy virtues must deal with society with ethics and as society deals with certain ethics that preserve the rights of its members, the management of society must be subject to moral values The policy of each society reflects the nature of the morals of the society that governs it. This is the importance of the subject of politics and the importance of the philosopher Aristotle is due to the fact that he is the most prominent of the books in politics has

criticized the philosophy of his teacher Plato and founded in his important book ((politics)) for a broad and accurate political system in which he reviewed the history of Greek politics with mention of the history of the politics of Eastern countries as well, Aristotle proposes a kind of aristocracy be a middle ground between two opposites, the poor class and the rich class calls it (Weltheism) and means a group of middle-class owners of real estate property average situation living from their work They have no time to hold meetings except those necessary due to lack of time. They invoke the constitution and are accepted by the rich and the poor, and the more they are, the less likely they are to be subject to parties

Keywords: Democracy in Aristotle's philosophy, the opposites of democratic rules, the necessary positions of the state.

مقدمة

ان موضوع السياسة في الفلسفة ملازم لموضوع الأخلاق وأهميته لا تقل عن أهمية الأخلاق فلكي يكون الإنسان أخلاقياً ومتمتعاً بالفضائل لابد أن يتعامل مع المجتمع بالأخلاقيات وباعتبار أن المجتمع يتعامل بأخلاقيات معينة تحفظ حقوق أفرادهِ فإن إدارة المجتمع لابد أن تخضع الى قيم أخلاقية فسياسة كل مجتمع تعكس طبيعة أخلاق المجتمع الذي تحكمه. وهذه هي أهمية موضوع السياسة وتعود أهمية الفيلسوف أرسطو إلى أنه أبرز من كتب في السياسة فقد نقد فلسفة أستاذه أفلاطون وأسس في كتابه المهم ((السياسة)) لنظام سياسي واسع ودقيق استعرض فيه تاريخ السياسة اليوناني مع ذكر تاريخ سياسة الدول الشرقية أيضاً.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي والمقارن في عرض نظريات أرسطو إضافة الى مقارنتها مع نظريات أفلاطون وجان جاك روسو باعتبار أنهما من أهم فلاسفة السياسة في الفكر السياسي والفلسفي ويتكون البحث من هذه الفقرات:

(تمهيد: إيضاح مفهوم الديمقراطية وموقعها بين الأنظمة السياسية) عرضت فيه تعريف الديمقراطية وطبيعتها ومكانتها في الأنظمة السياسية.

(المبحث الأول: مبادئ الديمقراطية في فلسفة أرسطو) فيه عرض للأسس التي رسمها أرسطو للديمقراطية.

(المبحث الثاني: أركان بقاء الديمقراطية) عرضت فيه عوامل استمرار النظام الديمقراطي ومنعه من الانهيار.

(المبحث الثالث:أضداد القواعد الديمقراطية) فيه عرض نظرية أرسطو للنظام الأوليجارشى وكيف يضاد الديمقراطية مع بيان أنواع الديمقراطية والأوليغارشية.

(المبحث الرابع: رسم المناصب الضرورية للدولة) تضمن تفصيل المناصب والوظائف التي اعتبرها أرسطو ضرورية لكل دولة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت لتمام هذا البحث والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

إيضاح مفهوم الديمقراطية وموقعها بين الأنظمة السياسية

أولاً: التعريفات اللغوية والاصطلاحية

أ. التعريف اللغوي

كلمة ديمقراطية أصلها يوناني هو ((Democracy)) التي تتكون من Demos أي الناس، والثانية kratia أي حكم. فالديمقراطية تعني ((حكم الشعب لنفسه)). فالديمقراطية هي نظام يكون الحكم فيه للاكثرية من الشعب وليس للأقلية وللديمقراطية ثلاثة أركان:

1. سيادة الشعب.

2. المساواة والعدالة في المجتمع.

3. الحرية الفردية والكرامة الانسانية¹.

ب. المعنى الاصطلاحي

عرف النظام الديمقراطي بتعريفات متعددة؛ استنادا إلى اختلاف أنواعها وبصورة عامة، فإن الديمقراطية اليوم تعرف بأنها: أحد أشكال الحكم يستمد فيه الحاكم مشروعيته من الشعب عن طريق انتخابه من قبلهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: الديمقراطية في فلسفة أرسطو

¹ ينظر صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1982 ص 570.

حتى نفهم الديمقراطية وموقف أرسطو منها لابد من معرفة أنواع الحكومات وموقع الديمقراطية بينها يصنف ارسطو أنظمة الحكم الى ستة أنظمة ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة الأنظمة الصالحة هي:

1. نظام الحكم الملكي أي حكم الفرد الفاضل العادل ويقابله نظام الحكم الطغياني أي حكم الفرد المستبد غير العادل.

2. نظام الحكم الارستقراطي ويعني حكم الافراد القليلين الفاضلين ويقابله الحكم الأوليجارشى أي حكم الأقلية الفاسدة.

3. نظام الحكم الديمقراطي ويعني حكم أغلبية الشعب ويقابله الحكم الديماغوجي أي حكم الأغلبية الفوضوية¹.

فأرسطو يجعل الديمقراطية ضمن الأنظمة الصالحة لكنه يجعلها النظام الأقل صلاحا والاقرب للأنظمة الفاسدة، ويجعل ارسطو النظام الأفضل هو ((النظام الارستقراطي)) لأن الفرد الواحد يندر ان يقبل بانتقال الحكم تلقائيا الى أعقابه، وقد يكون خلفائه غير جيدين، فضلا الى ان حكم الفرد اقرب الى الاستئثار بالسلطة والميل الى الاسراف، كما انه لا يستطيع إن يرى الأشياء بعينه، كما انه مفتقر الى معاونين يشاركونه الحكم ولذلك فان حكم الجماعة الفاضلة افضل لكن النظام الارستقراطي أيضا غير ممكن التحقق دائما، لإمكان إن تكون القلة فاسدة او تحاول استئثار القلة بالحكم لذلك لم تبقى الا الديمقراطية لكنّه يرفضها مردداً نقد أفلاطون.

وأخيرا يقترح أرسطو نوعا من الأرستقراطية يكون وسطا بين ضدين هما الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية يسميها بـ(الويلثية) ويعني بها مجموعة من الطبقة المتوسطة الحال من أصحاب الأملاك العقارية المتوسطي الحال يعيشون من عملهم ولا يمتلكون أوقاتا لعقد جلسات إلا الضرورية لضيق الوقت. هؤلاء يحتكمون الى الدستور وهم يحظون بمقبولية من قبل الأغنياء والفقراء، وكلما كثر عددهم قلت إمكانية خضوعهم ل للأحزاب².

هذا تقسيم أرسطو لأنظمة الحكم وهو مختلف عن تقسيم أفلاطون فهو يقسم أنظمة الحكم المقسمين قسم ذكره في كتابه (الجمهورية) والآخر ذكره في كتابه الأخير القوانين. في كتاب (الجمهورية) يقسم الأنظمة الى ستة هي:

¹ ينظر: ارسطو، السياسة، ص 237-234.

² ينظر: كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 254-255.

1. الملكية أو الموناركية وهي حكومة الفرد الفاضل.

2. الأرستقراطية وهي حكومة الجماعة الفاضلة.

3. الطيموقراطية او حكومة الطمع. وهي انحراف في الحكومة الملكية والأرستقراطية يحدث بسبب خلل في تنظيم الحكومة كأن يخطئ الرئيس في اختيار الوقت الملائم للتزويج فينجب في الدولة أولاد في وضع لا داعي لهم فيها. او يحدث خلط بين الأكفاء وغير الأكفاء فيصير الأولاد غير مشاهين لآبائهم في الحكمة والفضيلة. ونتيجة الفوضى يعمد الرئيس والحكام وقواتهم الى السيطرة على الوضع، لكنهم لا يعودون كما كانوا ولما يسيطرون على الأرض بالتعليم وسائر أمور الشعب.

4. الحكومة الأوليغاركية وهي حكومة القلة الفاسدة الغنية التي يسود في ظلها السرقات وتباع المناصب الوظيفية فيها ويكون الشعب في ظلها على قسمين أغنياء وفقراء ويعمد الأغنياء الى إقراض الشباب الموسرين بالربا فينفقونها في الملذات والشهوات حتى يصابوا بالفقر.

5. الديمقراطية هي حكومة الأغلبية الفقراء، وتحدث بعد تفاقم أزمات حكومة الأوليغارشية إذ يثور الفقراء على القلة الغنية الفاسدة وشعارها الحرية والمساواة بين الناس من دون مراعاة لمكانة الرجال وتميزهم بمختلف المميزات فالكل متساوون الجاهل والعالم والفاضل والرذيل.

6. الحكم الدكتاتوري او حكم الطغيان

ويحدث بعد ثورة الشعب وتأسيس الديمقراطية، إذ يبرز من بين الشعب أكثرهم اجراما ودهاء فيسيطر على نظام الحكم ويقمع كل معارض ويقرب كل مرتزق وكل شاعر يمجده ويشعل حروبا حتى يبين للشعب أنهم بحاجة اليه مستمرة ويعتدي على جيرانه ويحرم الشعب ويعتصرهم ليطعم أنصاره.

هذه المراحل مرتبطة مع بعض فكل واحدة تنشأ عن التي تسبقها وكل الحكومات فاسدة عدا الحكومة الأولى الملكية اذ حكومة الفرد الفاضل عند افلاطون¹.

اما في كتابه (القوانين) الذي كتبه في سنواته الأخيرة من عمره في مرحلة النضج فيه ادرك افلاطون إن حكومته المثالية لا يمكن إن تتحقق في الواقع لأنه لا يوجد فيلسوف كامل يستطيع إن يجسد

¹ (ينظر: كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 137-138.

دستورا حيا يطبق العدل والإنصاف لذلك توصل أفلاطون الى ضرورة أن يكون للحكومة دستور هذا الدستور يعمل على تقييد الحكومات بقوانينه وقد أبقي أفلاطون مع اشتراط الدستور على ترتيب افضلية الحكومات، فالملكية الدستورية هي الأفضل من الارستقراطية لان الفرد اقدر على الالتزام بالدستور من الأقلية، والأقلية اقدر على التزام الدستور من الكثرة في الديمقراطية. واسوء الأنظمة هي التي من دون دستور¹.

ومن هذا يتضح إنَّ ارسطو يختلف عن أفلاطون في تفضيل الحكومة الأفضل فهو يختار النظام الأرستقراطي اما افلاطون فيفضل حكم الفرد الفاضل وفي العصر الحديث نجد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو يفضل النظام الديمقراطي خلافا لكل من ارسطو وافلاطون مع إمكانية أن تكون بقية أشكال الحكم أفضل في بعض الحالات وأسوء في حالات أخرى².

المبحث الأول

مبادئ الديمقراطية في فلسفة أرسطو

تتأسس الديمقراطية لدى أرسطو على مجموعة من المبادئ هي:

المطلب الأول: الحرية

أول مبادئ الديمقراطية هو الحرية فما دامت الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه فمن المستحيل أن لا تكون الديمقراطية بلا حرية لأن الشعب لا يمكن أن يستعبد نفسه خلافاً للنظام الديكتاتوري والنظام الأرستقراطي ففيهما يكون الأكثرية محكومين ولهذا يمكن استعبادهم يقول أرسطو "مبدأ الحكومة الديمقراطية إنما هو الحرية- يكاد ين أن عند سماع هذه القاعدة إنَّ الحرية لا يُستطاع أن توجد في غيرها لأن الحرية كما يقال هي الغرض الثابت لكل ديمقراطية"³.

ان للحرية في نظر ارسطو صفات هي:

¹ ينظر: كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 138.

² ينظر: عبد الأمير، نزار، الفلسفة السياسية والاجتماعية عند جان جاك روسو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الكوفة، 2005، ص 119. و روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011، ص 156.

³ ارسطو، السياسة، ترجمة: احمد لطفي السيد، ص 365.

1. تبادل الأمرة والطاعة¹. بمعنى ان المواطنين في النظام الديمقراطي يتبادلون السلطة فلا يبقى الحاكم في منصبه دائما وانما يتبدل الحكام والموظفون دائما حتى يحكم الجميع فالجميع يأمران ويؤمرون².

هذه الصفة ضرورية في المجتمع الديمقراطي، لأن النظام الديمقراطي باعتباره حكم الشعب لنفسه لا يمكن إن يكون الحكام وأصحاب المناصب حاكمين دائما لبقية الشعب لان بقائهم في مناصبهم سوف ينقض الديمقراطية، وتتحول الى نظام يتولى فيه الحكم اقلية من الناس ولذلك يضع ارسطو هذا الشرط في تبادل السلطة حتى تبقى الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه، فيتم فيها تبادل المناصب والوظائف بين جميع افراد الشعب هذا السبب الأول، اما الثاني فإن تمسك الموظفين في المناصب العليا يؤدي الى ظهور الدكتاتورية وتمركز السلطة³.

لا نجد هذه الصفة في فلسفة افلاطون فهو يؤكد في كتاب الجمهورية أن المناصب يحتلها المؤهلون من الشعب وفق نظام تربية وتدريب مدروس ولذلك لا يوجد تبادل في الإمرة والطاعة عند افلاطون وعند حديثه عن الديمقراطية نجده يذم الحرية بصورة عامة ويصف الحرية في الديمقراطية بانها حرية مائلة الى الاستباحة أي أشبه بالفوضى⁴. اذن يختلف ارسطو عن افلاطون في هذه النقطة.

2. إمكانية عيش كل مواطن على هواه. بمعنى إن المواطن له مطلق الحرية في التعبير عن آراءه وله حرية الاعتقاد واختيار طريقة العيش التي يختارها، فمثلا أن العبد ليس لديه اختيار حر فالحر عكسه وتعني الحرية كذلك، إن الانسان لا يطيع أي احد من دون أن تكون له إمرة على آخر⁵.

يوضح ارسطو معنى إن الانسان يأمر ويطيع في الوقت نفسه بالقول "جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين كلهم يجب أن يتأمرأ على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل"⁶.

¹ ينظر: المصدر نفسه، ص 365.

² ينظر: المصدر نفسه، ص 366.

³ ينظر: فرح، ولاء توفيق، الديمقراطية في فكر ارسطو السياسي، مجلة الآداب، جامعة القاهرة، عدد 11، سنة اصدار 2012، ص 142.

⁴ ينظر: افلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مؤسسة هنداي، مصر، ط1، 2017، ص 264.

⁵ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 381.

⁶ المصدر نفسه، ص 382.

ومنذ سقراط وأفلاطون لم تحظى الحرية باهتمام كبير في السياسة لأن أفلاطون وضع نظام الجمهورية الفاضلة على مبدأ العدالة فالجمهورية هي شعب يخضع لحكومة للفيلسوف ويسود فيها النظام والعدالة والواجبات والحقوق ولهذا لا نجد في الجمهورية اهتماماً خاصاً بالحرية في منظومته الأخلاقية والسياسية. وبالنسبة إلى حرية التعبير والتصرف فأفلاطون في تصوره للجمهورية الفاضلة يلغي حرية التملك (الملكية الخاصة) وحرية اختيار الزوجة والتربية للأطفال فهو يجعل هذه الأمور من وظائف الدولة¹.

أما روسو فهو يبين أنه موافق لمونتسكيو في كون الحرية مبدأً طبيعياً للبشر ولا يمكن للديمقراطية أن تقوم بدونه².

المطلب الثاني: المساواة

يعني بها أرسطو المساواة في العدد وليس بحسب المؤهلات. فالكل متساوي ولا يمتاز مواطن على آخر والمعيار في تشريع القوانين هو تصويت الأكثرية حتى لو كان الأغنياء الذين يشكلون الأقلية رافضين للقوانين ويعد أرسطو هذا المبدأ هو المبدأ الأساسي للديمقراطية فجميع المواطنين متساوين في اختيار ممثليهم وفي ترشيح أنفسهم للمناصب في الدولة ولا فرق بين المواطنين من جهة الغنى والفقر أو المؤهلات³.

وفصل أرسطو تطبيقات تحفظ مبدأ المساواة هي:

1. عدم تأسيس وظائف لأشخاص تستمر مدى الحياة، فالموظف لا يحتفظ بمنصبه طويلاً وإنما يتغير وهذا الاحتفاظ بالوظائف موجود في الديمقراطيات القديمة وهو خطأ.

2. أن لا تكون سلطة الفقراء أكبر من سلطة الأغنياء بسبب كثرة أصوات الفقراء. ففي حالة اختلاف اختيارات الفقراء والأغنياء يجمع أصوات الفقراء مع الأغنياء، مثلاً إذا اختار خمسة من عشر أغنياء اختياراً معيناً واختار عشرة من عشرين من الفقراء نفس الاختيار فإن العمل الديمقراطي

¹ ينظر: السني، محمد، الثورة وبريق الحرية، دار الازدهم، القاهرة، ط1، 2016، ص 23. وكذلك: ستيتس، ولتر، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم، دار الثقافة، مصر، 1984، ص 95.

² ينظر: روسو، العقد الاجتماعي، ص 172.

³ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 366.

يكون هكذا: يجمع خمسة عشر من الفقراء مع الخمسة من الأغنياء معا في فريق واحد من دون تفضيل الفقراء على الأغنياء، والفريق الذي اختار غير اختيار عدده كذلك خمسة عشر ولأن العدد متساوي فالحل يكون باجراء قرعة ترجح احد الاختيارين على الآخر¹.

هذا كلام أرسطو في المساواة التي هي مبدأ الديمقراطية. وقد رفض افلاطون المساواة في الديمقراطية واعتبرها مخالفة للنظام الطبيعي فالناس غير متساويين بالطبيعة والوظائف ليست حقا لجميع الناس بالتساوي وانما هي للأشخاص الذين لديهم مؤهلات مناسبة لها. وبالنسبة الى الاختيارات وتساوي النسب في الاختيار بين الفقراء والاغنياء نرى افلاطون يرفض التساوي في الاختيارات بين الناس عند حديثه عن الديمقراطية².

وفي الفلسفات الغربية الحديثة نجد الفيلسوف جان جاك روسو في كتابه ((العقد الاجتماعي)) يؤكد آراء ارسطو في مبادئ الديمقراطية، فالديمقراطية عنده تستند على مبدأ المساواة الطبيعية بين الناس جميعا، وإن كان روسو لم يفضل النظام الديمقراطي مثلما فعل أرسطو فهو فضل النظام البسيط على النظام الخليط إلا انه يرفض كل نظام حكم لا يحفظ حق الحرية للمواطن.

المطلب الثالث: تواجد مواطنين يمارسون الدور الديمقراطي

لا يعني أرسطو بوجود مواطنين انه مبدأ لقيام الديمقراطية لان وجود مواطنين لقيام أي حكم شرط متحقق مسبقا وانما يعني إنّ المواطنين لا يكفي تواجدهم بل لابد من قدرتهم على الاجتماع وباستمرار من اجل مناقشة أمور مدينتهم ويتحدث أرسطو عن درجات متعددة للديمقراطية فالمواطنون الذين يجتمعون من اجل مناقشة شؤون المجتمع يختلفون بحسب مؤهلاتهم. فمن الديمقراطية نوع ينبغي إبعاده وهو الذي يكون المواطن فيه من الفلاحين الذين لا يتمتعون بمجال للتفكير والاجتماع بشكل متواصل، وقسم يتكون من الرعاة وهم كذلك يشكلون نوعا سيئا من الديمقراطية. أما افضل أنواع الديمقراطيات فهو الذي يكون فيه الفلاحين والرعاة بعيدين عن المدينة فلا يمكنهم عن يجتمعوا لممارسة دورهم الديمقراطي وقد يترتب على ابتعاد الفلاحين والرعاة امتناع التجار عن الحضور في الاجتماعات فيبقى سكان المدينة فقط وفيهم الطبقة الارستقراطية والمثقفين ويبدو إنّ ارسطو يجعلهم افضل في ممارسة الديمقراطية وادارة شؤون المدينة من الفقراء³.

¹ ينظر: ارسطو، السياسة، ص 382-383.

² ينظر: الجمهورية، أفلاطون، ص 265.

³ ينظر: ارسطو، السياسة، ص 388.

إنّ كلام ارسطو هذا يتضح منه -كما قدمنا في التمهيد- انه لا يرتضي النظام الديمقراطي كنظام حكم جيد ومع ذلك يوجد في هذا النظام شكل افضل من غيره وهو النظام الديمقراطي الذي يقل فيه وجود الفلاحين والرعاة من الفقراء والمشتغلين بالعمل في معظم اوقاتهم فهذا هو افضل الأنظمة الديمقراطية يقول عنه ارسطو "تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها. ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعا للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائما نبذها"¹.

إنّ وجود مواطنين كثيرين من طبقة الفقراء يهدد بتحول النظام الديمقراطي الى نظام ((ديماجوجي)) أي نظام فوضوي يسيطر فيه الفقراء الفاسدين فهؤلاء لا يهتمون ببناء دولة قوية منظمة وانما فقط يركزون على التمتع باللذات والشهوات ويميلون الى الحرية المفرطة ويقفون ضد أي سلطة تحد من حرياتهم².

يتابع ارسطو أستاذه افلاطون في التنبيه على خطورة الطبقة الفقيرة وميلها الى تشكيل نظام ديماجوجي، فيؤكد افلاطون على إنّ النظام الديماجوجي هو ابن النظام الديمقراطي وهو نظام خطر جدا وقد يؤدي الى ضياع الدولة واختيارها التام فالشعب الفقير المسيطر كلياً في النظام الديمقراطي يكره كل تقييد وتميل فيه النساء الى التحرر والإباحية مثلما يفعل الرجال ويشبههم بالحمير والخيول التي من دون رقابة تصدم كل ما تمر به في الطريق ويبدأ المواطنون بازدياد كل القوانين المكتوبة والشفاهية لأن فيها ظل سيد يخيفهم ويحد من حرياتهم. وهذا التحرر يتفشى ويؤدي الى ظهور وولادة الاستعباد وشيئا فشيئا يولد النظام الطغياني لأن الكسالى من المجتمع سيتبعون النشاط ويخضعون لهم لأنه يحقق مطالبهم وهكذا يبرز من القادة واحد منهم ويصير الحاكم المطلق³.

المبحث الثاني

قواعد بقاء الديمقراطية

بعد تفصيل الكلام في مبادئ إقامة النظام الديمقراطي ينتقل أرسطو الى بيان العوامل التي تحفظ بقاء النظام الديمقراطي فيؤكد أن توفر المبادئ وتشكيل مؤسسات النظام الديمقراطي لا يكفي فلكي يستمر النظام الديمقراطي يجب أن تتوفر قواعد يركز عليها أصحاب المؤسسات ولا يفرط

¹ ينظر: ارسطو، السياسة، ص 388.

² (ينظر: المصدر نفسه، ص 389.

³ ينظر: افلاطون، الجمهورية، ص 269.

بواحد منها. بمعنى أنه هنا يبحث أرسطو التخلص من كل الأسباب التي تؤدي الى سقوط وانحيار النظام الديمقراطي بعد اقامته من خلال العناية بالقوانين التي تشرع لخدمة الناس مما يجعلهم راضين عن النظام الديمقراطي فيبقى مستقرا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا¹.

المطلب الأول: ضمان ولاء الشعب للدستور وطاعتهم لأصحاب المناصب

يؤكد أرسطو أن بقاء النظام الديمقراطي لأطول مدة ممكنة يجب أن يكون الشعب مطيعا للقوانين ومحترما لأصحاب السلطة وتحقيق هذا مشروط بمنع الشعب من مراقبة ممتلكات الأغنياء من أصحاب السلطة وغيرهم، فالشعب باعتبار أن معظمهم من الفقراء يحسدون الأغنياء ويبحثون عن مصادر ثرواتهم وهنا يظهر الاختلاف بين السلطة الديماجوجية والسلطة الديمقراطية فالسلطة الديماجوجية تجعل المحاكم تصدر ثروات الأغنياء الفاسدين وتتهمهم بالخيانة للشعب وتذهب أموالهم الى خزينة الدولة من أجل الحصول على رضا الشعب ودعمه فيأخذ منها الشعب باعتبار أن خزينة الدولة ملك للمواطنين. أما الديمقراطي الذي يحب الدولة فلا يفعل ذلك وإنما يسن قوانين تجعل المصادرات الضخمة لأموال الأغنياء لا تذهب لخزينة الشعب وإنما تسخر لخدمة الألهة. كذلك ينبغي سن قانون يحاسب كل من يتهم بالباطل أحد الأغنياء من دون أن تثبت التهمة وفائدة هذا التشريع في النظام الديمقراطي في فلسفة أرسطو هو:

1. منع الجناة من الإفلات من العقوبة على جناياتهم.

2. منع الشعب من الإكثار من المحاكمات ومراقبة باعتبار أن الأموال التي تصدرها الدولة لن تعود إليهم بأي نفع.

3. جعل الشعب لا يتواجه مع سادة الدولة وأصحاب الامتياز².

يتضح من كلام أرسطو التأكيد على فكرة أن الفقراء يعادون الأغنياء وبما إن النظام الديمقراطي يجعل الأغلبية من الفقراء يسيطرون على الحكم وباعتبار إن الأغنياء أقلية بالقياس مع الفقراء لذلك سيحارب الفقراء الأغنياء لأنهم متميزين بكثرة المال والممتلكات ويحاولون الحصول على أموالهم

¹ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 391.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 391-392.

بالبحث عن ثغرات تخالف القانون وتطيح بهم مما يجعل أموالهم تتحول الى الفقراء وهذا ما يخرب الديمقراطية ويحولها الى نظام ديماجوجي يتسلط فيه الفقراء ويضطهدون الأغنياء.

بعبارة أخرى إنَّ أرسطو يتحدث عن حفظ الملكية الخاصة للأغنياء، خلافاً لأستاذه أفلاطون الذي ألغى الملكية الخاصة لدى الحكام بجميع أنواعها عقارية ومالية وملك العبيد فالحكام في جمهورية أفلاطون لا يملكون شيئاً وإنما يعيشون على نفقات الدولة المخصصة لهم حتى لا يحاربهم المواطنين ويعادونهم وهذا كله من أجل ضمان احترام المواطنين الفقراء للدستور وسلطة الحكومة¹.

اذن يحل أرسطو مشكلة العداء بين المواطنين الفقراء والسادة الأغنياء من خلال تشريع قوانين تمنع حصول صراع بين طبقتي الفقراء والأغنياء من الأسياد، أما أفلاطون فيقترح في جمهوريته حلاً لإنهاء هذا الصراع من خلال إلغاء الملكية الخاصة للسادة وبذلك لا يقع أي نزاع ويعم العدل والسلام في الدولة.

وفي الفلسفة الحديثة نجد فكرة الصراع الطبقي عند الفيلسوف الألماني كارل ماركس الذي انتبه الى حقيقة الصراع الطبقي بين الطبقة العليا الغنية والطبقة الدنيا العاملة الفقيرة فهو يتفق مع أرسطو في فكرة وجود صراع طبقي بين الأغنياء والفقراء في المجتمع لكنه يختلف عنه في الحل الذي يقترحه فهو يجعل الحل بإلغاء الملكية الخاصة لجميع المواطنين الأغنياء والفقراء حتى يتحول الجميع الى طبقة واحدة متساوية لا يحقد بعضها على بعض².

لكن إلغاء الملكية الخاصة في الفلسفة السياسية الحديثة ليس شائعاً بين الفلاسفة والمفكرين فجان جاك روسو مثلاً يجعل الملكية الخاصة حقاً أساسياً للمواطن في الدولة. ففي ملكية الأراضي يشترط روسو أن يشتغل فيما يملكه من أرض ولا يجوز أن يعطلها كما يشترط أن تكون الأرض على قدر حاجته لا أزيد³.

¹ ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ص 176.

² ينظر: كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 427.

³ ينظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ص 101.

المطلب الثاني: استمرار اجتماعات الجمعية العامة وتوفير المكافآت

يشير أرسطو إلى أن استمرار النظام الديمقراطي مشروط باستمرار اجتماع الجمعية العامة التي تضم المواطنين من أجل استمرار التشاور في مسائل الشعب ومشاكله. ومن أبرز ما يخرب الديمقراطيات هو عدم استمرار عقد تلك الاجتماعات وعدم الاستمرار في الاجتماعات يكون في البلدان كثيرة الشعب ويوضح أرسطو المشكلة في عدم تمكن الشعب الكثير من عقد الاجتماعات وهو إن المجتمعين لا يحضرون من دون مكافآت تمنح إليهم والشعب الكثير إذا اجتمع عدد كثير منه يحتاج إلى أموال كثيرة تخصص لهم ومن هنا تظهر المشكلة فهذه الأموال لابد أن تؤخذ بطريقتين:

1. الضرائب.

2. المصادرات.¹

وهذه الطريقتان هما سبب خراب الديمقراطية لأن المحاكم عندما تقع الدولة في أزمة مالية تتخلى عن النزاهة وتحاول حل المشكلة بفرض مصادرات كبيره لأموال الأغنياء بتهم باطله أو تفرض ضرائب تثقل كاهل الطبقة الغنية والفقراء وهذا يؤدي إلى خراب الديمقراطية ولهذا السبب يجعل أرسطو الديمقراطية في المجتمع الكثير العدد أفسد أنواع الديمقراطيات خلافا للديمقراطية في المجتمع القليل العدد، لأن المجتمع القليل العدد يمكن اجتماع عدد أفراده في الجمعية العامة وتكفيهم المكافآت من دون حاجة لضرائب مفروضة أو مصادرات. وبالنسبة إلى الديمقراطيات كثيرة العدد وحتى لا تقع في مشكلة التمويل الذي يؤدي إلى خرابها يقترح أرسطو حلا للمشكلة وهو أن يكون اجتماع الجمعية والمحاكم كثيرة العدد قليلا وفي فترات متباعدة حتى تكفيهم الأموال المخصصة للمكافآت وبهذا يؤكد أرسطو تحقق استمرارية الاجتماعات للشعب وكفاية الأموال وبهذا يستمر النظام الديمقراطي.²

هذا الكلام لأرسطو نجده حاضرا عند أستاذه أفلاطون لكن أفلاطون يختلف عنه في أمر واحد وهو أنه لم يحاول إصلاح مشكلة الاجتماع وأحكام المصادرات الكبرى لأموال الأغنياء وكيفية توزيعها على المواطنين الفقراء فكل ما فعله أفلاطون هو التأكيد على ضرورة اجتماع المواطنين في الدولة

¹ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 392.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 392.

الديمقراطية واهمية الطبقة الفقيرة العاملة لأنها الأكثر عددا وبالنسبة الى أموال الأغنياء التي يسلبها الرؤساء منهم فيأخذ الرؤساء القسم الأكبر ويوزعونها على الناس¹.

هذا هو ما قاله أفلاطون عن الاجتماع والتصرف مع الأغنياء وتوزيع المال على الفقراء وموقف أفلاطون هنا مثل موقفه في الحرية فهو لا يحاول تصحيح الأحوال وحل المشكلات في الديمقراطية وإنما يكتفي بتشخيص الوضع لأنه لا يطبق النظام الديمقراطي ولا يحبه ولهذا يكتفي بشرح مشكلاته وبيان الأمور المتعلقة به.

نجد رأي أرسطو موجودا عند جان جاك روسو فهو يؤكد على ضرورة اجتماع الشعب من أجل المشاركة في عمليات إدارة شؤونهم ويربط روسو بين عظمة الدولة الديمقراطية ومدى اهتمام الشعب واصراره على الاجتماع المستمر في ساحات مخصصة وهو يختلف عن أرسطو في مسألة المكافآت التي تصرف للمجتمعين من الشعب فهو لا يذكرها ويجعل الاجتماع ضروريا لأنه تعبير عن حب الشعب لوطنه ولا يحق للشعب أن يترك الحضور ولو اضطر الى دفع أموال في سبيل الحضور في الاجتماعات كما انه ليس صحيحا أن يوكل الشعب ممثلين عنه يحضرون تلك الاجتماعات فعدم الحضور دليل على قرب انهيار الديمقراطية والنظام. وبالنسبة الى عدد المواطنين الكثير فروسو يؤكد على ضرورة حضور المواطنين حتى وإن كانوا كثيرين في العدد ويضرب مثالا بالشعب الروماني ففي زمن الإمبراطورية الرومانية كان عدد الرجال الأحرار أربعة ملايين ورغم كثرة النساء والأطفال والعيبد كان الرجال يحضرون الاجتماعات ويشاركون في المناقشة والتصويت في شؤون بلادهم².

إذن رغم الاختلاف بين أرسطو وروسو لكن يتفقان على أن من قواعد استمرار الديمقراطية هو استمرار الاجتماعات وعقدها.

المطلب الثالث: رعاية الفقراء وضمان الحياة الميسرة لهم

يؤكد أرسطو على أن من أهم ركائز دوام الديمقراطية واستمرارها هو العناية بالفقراء وتوفير متطلبات العيش لهم فهو يرى أن عدم العناية بالفقراء يؤدي الى خراب الديمقراطية ويضع أرسطو نظاما لكيفية العناية بالشعب فالعناية بهم تتم بطريقتين:

¹ ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ص 288.

² ينظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ص 185-186.

1. طريقة الديماغوجي: يوزع الديماغوجي الزائد من الإيرادات على الشعب. فهذا التقسيم لا ينفذ لأنه لا يغير واقع الشعب لأن حاجات الناس تبقى على حالها ولا تنتهي ويشبه أرسطو هذه الطريقة من التوزيع بملء برميل لا قرار له.

2. طريقة الديمقراطي: يبذل جهده في سبيل جعل اليسر أمرا دائما لدى غالبية الشعب، فلا يبذل الزائد من المال ويوزعه على الشعب وإنما يجمعه ليصير المال كافيا لتغيير حال المواطنين الفقراء فيكفي كل واحد منهم لتأسيس عمل صغير مثل بناء دكان صغير أو إقامة مشروع زراعي صغير أو شراء عقار صغير فهذا هو ما يغير حال المواطنين وليس المقدار القليل وإن كان المال الكافي لعمل مثل هذه الأمور لا يكفي كل الشعب فيوزع على فئات بانتظام فيوزع على قبيلة بعد قبيلة أو فئة محددة بعد أخرى إلى أن يتم استيعاب جميع الشعب وعلى الأغنياء المشاركة في هذه الأمور الداعمة للدولة والنافعة للجميع¹.

ويرى أرسطو أن هذه الطريقة الديمقراطية الصحيحة في توزيع المال على المواطنين تؤدي إلى دوام الديمقراطية وضمان إخلاص ومحبة الشعب للدولة والطبقة الغنية، فهذه الطريقة لا تجعل من الشعب مجرد منتفعين من النفقات وإنما تحركهم نحو العمل النافع للمجتمع وتوجد لهم أسبابه ويستشهد بحكومة قرطاجنة التي مكنت شعبها من الثراء عن طريق إرسال بعض أفرادها بانتظام إلى المستعمرات وهذا التصرف يحتاج إلى ذكاء ومهارة لا بد أن توجد في الطبقة العليا لتحافظ على النظام الديمقراطي واستمراره².

وقد تحدث أفلاطون عن مسألة توزيع المال في النظام الديمقراطي ودوره الأساسي في الدولة فيقول على لسان أستاذه سقراط مع محاوره "وجمهور العامة هم الفئة الثالثة وهم العاملون بأيديهم لا يتدخلون في السياسة وليسوا أغنياء كثيرا. وهذه الطبقة أوفر عددا في الديمقراطية وأعظم شأنا اللهم إذا اجتمعت كلمتها أديمنتس: حقيق ولكن اجتماع كلمتها نادر إلا إذا أصابت قسطا من العسل سقراط: ولذا تصيب على الدوام قسطا منه، بشرط أن يحتفظ زعماءها لأنفسهم بالقسم الأكبر من أموال الثريين التي يستلبونها منهم، ويوزعونها على العامة إذا أمكنهم ذلك. أديمنتس: لا شك أنها تصيب سهما من العسل بهذه الوسيلة"³.

¹ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 393.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 393.

³ أفلاطون، الجمهورية، ص 288.

ومن هذا النص يتضح أن أفلاطون مثل أرسطو يتحدث عن مسألة توزيع المال ويشعر احتفاظ الرؤساء بالقسم الأكبر لكنه لا يضع نظاما لكيفية توزيع المال على المواطنين الفقراء كما أن اجتماع المكون الأكبر من المجتمع أي الطبقة الفقيرة العاملة أمر مفروغ منه لكن اجتماعهم لا يحصل إلا إذا حصلوا على مال وهذا مثل رأي أرسطو.

لكن رأي أرسطو في جعل المصادرات الكبرى التي تقوم بها المحاكم من نصيب خدمة الآلهة ولا تعطى للشعب لا يحظى بقبول في الفلسفة الحديثة لأن مفهوم خدمة الآلهة مرفوض تماما ليس فقط لأن الثقافة الدينية الحديثة ثقافة موحدة تؤمن بإله واحد فقط وإنما لأن الحكومات الديمقراطية في العصر الحديث حكومات مدنية أو دينية وكلا النوعين لا يتطابقان مع الديمقراطية التي تحدث عنها أرسطو والجو العام الوثني عند اليونان وبالنسبة إلى الاتهامات الباطلة والقوانين التي يجب أن تشرع لردع المواطنين عن اتهام الطبقة العليا اتهامات باطلة فهي من مسلمات القوانين في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة فمذهب أرسطو في هذا الموضوع ليس متحققا كله وإنما جزء منه فقط.

المبحث الثالث

أضداد الديمقراطية

نتناول في هذا المبحث آراء أرسطو بخصوص أضداد الديمقراطية والتي تتمثل في مضادات مبادئ النظام الديمقراطي فباعتبار إن النظام الديمقراطي ضد النظام الأوليجارشي فالأول يمثل نظاما صالحا والأوليجارشي يمثل النظام الفاسد¹ لذلك يحاول أرسطو هنا أن يبين أن التضاد بين النظامين موجود كذلك بين مبادئ كل منهما ولا بد من التأكيد على أن التضاد بين الديمقراطية والأوليجارشية يقصد به التضاد بين كل نوع من أنواع الديمقراطية مع النوع المقابل له من أنواع الأوليجارشية فهو يرى أنه لكل من الديمقراطية والأوليجارشية أربعة أنواع لا غير تتفاوت فيما بينها في درجة السوء².

المطلب الأول: أنواع النظام الأوليجارشي

يجعل أرسطو للنظام الأوليجارشي أربعة أنواع هي:

¹ ينظر: محمود، زكي نجيب وأمين، أحمد، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1935، ص 259.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 340.

أ- النوع الأول

يكون فيه أكثرية الشعب يحظى بثروات لكن ليست كثيرة جدا فيكون توزيع السلطان مسند إلى جميع الذين لديهم دخل قانوني بعيد عن تحصيل الأموال بطرق مخالفة للقانون هؤلاء باعتبار أن دخلهم قانوني مشروع فإنهم يحظون بحقوق سياسية بسبب احترام المجتمع لهم، ولأنهم متمسكون بالقانون فإنهم يجعلون القانون هو السلطة العليا وباعتبارهم أغنياء ومستغنين عن نفقات الدولة في معيشتهم ولأنهم لا يحظون بفرغ كفرغ الملوك فإنهم يضطرون إلى جعل القانون هو السيد وليسوا هم السادة¹.

ب- النوع الثاني:

في هذا النوع يكون عدد المالكين أقل من النوع الأول لكن ثروتهم أعظم من الثروة في النوع الثاني. في هذا النوع ينمو الطمع مع القوة، وليس شرطا أن يكون دخل هؤلاء قانونيا فقد يكون قانونيا وقد يكون غير قانوني يقوم هؤلاء الأغنياء بالدخول مع المواطنين في الوظائف الحكومية ولأنهم لا يقدرين على محاربة القانون فإنهم يقومون بقوتهم بإصدار قوانين تمنحهم صلاحيات واسعة².

ج- النوع الثالث:

في هذا النوع من الأوليغارشية تنحصر الثروات الكبيرة فيه بيد عدد أقل من النوع السابق ويختلف عن النوع السابق أن الأغنياء هنا يشغلون الوظائف بصورة شخصية لكنهم بقوتهم يضعون قانونا يجعلون فيه الوظائف وراثية فيتولى الأبناء مناصب آبائهم بعد موتهم³.

د- النوع الرابع:

في هذا النوع الذي هو أسوئها والذي يسميه أرسطو بـ ((حكم السلالة أو حكم القوة)) تتطور أوضاع الطبقة الأوليغارشية وتزداد ثرواتهم ويكون لهم أنصار وأعوان من الناس فتصير هذه الحكومة الوراثة قريبة جدا من حكومة الفرد الطاغي، لأن السلطة هنا للرجال وليس للقانون⁴.

¹ ينظر: المصدر نفسه، ص 342.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 343.

³ ينظر: المعلة، د. جميل خليل، الدولة المثلى في فلسفة أرسطو، دار الروافد، بيروت، ط1، ص 60.

⁴ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 343.

المطلب الثاني: أنواع النظام الديمقراطي

نذكر هنا تقسيم أرسطو لأنواع النظام الديمقراطي لغرض المقابلة بينها وبين أنواع النظام الأوليجارشية بسبب أن كل نوع من النظامين له ضد يقابله يقول أرسطو "ينبغي لكل نوع من الأوليجارشية أن يأخذ المقابل بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية"¹.

وعلى ذلك فإن أرسطو يرتب أنواع الديمقراطية بحسب أنواع الأوليجارشية المقابلة لها مع استبعاد نوع واحد من الديمقراطية وهو النوع الخالص الذي يكون فيه نيل المناصب متاحا لجميع المواطنين من دون اشتراط أي نصاب فهذا لا يضاده أي نوع من الأوليجارشية فتبقى أربعة أنواع تضادها الأوليجارشية وهي :

1. النوع الأول هو الذي يكون فيه النصاب المالي لنيل المناصب قليلا فيكون التقدم لنيل المناصب مفتوحا لكل من يملك النصاب ومغلقا أمام من لا يملكونه. وهذا يقابل النوع الأول من الأوليجارشية.

2. هنا يكون نيل المناصب متاحا لجميع المواطنين الذين لا خلاف حول صفة المواطنة فيهم لكن القانون هو صاحب السلطان وليس السيادة فيه للحكام. وهذا النوع يقابل النوع الثاني من الأوليجارشية.

3. هنا يمكن لأي مواطن نيل الوظائف الحكومية حتى من هو مختلف في صفة المواطنة كأن يكون مواكنا من جهة الأم فقط والسيادة هنا للقانون كذلك. وهذا النوع يقابل النوع الثالث من الأوليجارشية.

4. نفس النوع السابق لكن القانون يحل محله سيادة العرف الشعبي. وهذا يقابل النوع الأخير من الأوليجارشية لأنه يلغي القانون تماما².

¹ ينظر: المصدر نفسه، ص 394.

² ينظر: أرسطو، السياسة، ص 338.

المطلب الثالث: النوع الأقل فسادا في النظام الأوليغارشي

يتحدث أرسطو عن أن أنواع النظام الأوليغارشي ليست متساوية في فسادها وهو يرتب هذه الأنواع من حيث درجة فسادها بهذا الشكل:

1. النوع الأقل فسادا هو النوع الأول فإنه باعتبار أن المناصب متاحة فقط للأغنياء الذين لديهم النصاب المالي المحدد بالقانون المطلوب لأخذ المنصب، في حين يحرم الفقراء من عامة الشعب الذين يشكلون الأكثرية من الترشح للمناصب بسبب عدم غناهم وتحقيق النصاب، لذلك فإن هذا النوع أقل فسادا في حالة واحدة وهي أن يخضع المرشحون للانتخاب وبهذا يمكن أن يكون هذا النوع نظاما أرستقراطيا وليس هو في الحقيقة نظام أوليغارشي. لكنه يكون أوليغارشي في حالة ضيق دائرة الانتخابات.

2. يلي النوع الأول النظام الأوليغارشي يكون النصاب المالي المطلوب لنيل المناصب الحكومية كبيرا جدا بحيث يستحيل أن يحصل عامة الشعب من الفقراء على منصب حكومي. وهذا النوع من الأوليغارشية أكثر فسادا من الأول لكنه أقرب إلى النظام الأرستقراطي إذا كان الانتخاب عاما لجميع المرشحين وليس خاصا.

3. النوع الثالث أكثر فسادا من النوعين السابقين لكنه أفضل من النوع الرابع الأخير بسبب أنه وإن كان يجعل الحكم وراثيا لكنه يجعل القانون هو السلطة العليا في الدولة.

4. النوع الرابع هو الأكثر فسادا بسبب أنه يضم إلى مبدأ الوراثة في الحكم مبدأ آخر وهو جعل مبدأ سيادة الحكم هو السائد بدلا من سيادة القانون وهذا النوع يقابل الطغيان لأنه يتضمن مبدأ سيادة الحكام وليس سيادة القانون وهو كذلك ضد للنوع الرابع من الديمقراطية¹.

هذا هو رأي أرسطو بخصوص تفاوت النظام الأوليغارشي في الفساد هذه هي أنواع النظام الأوليغارشي كما يرى أرسطو. لكن هذا التقسيم لا نجده عند أستاذه أفلاطون فهو يتحدث عن الأوليغارشية ويذمها لكنه لا يقسمها بهذا الشكل وإنما يكتفي بذكر مساوئها وكيف أن النظام الأوليغارشي له مساوئ هي:

1. فساد الدستور بمعنى إن الحكم الأوليغارشي بسبب فساد يبدأ باحتقار الفقراء وإبعاد الأكفاء منهم عن المناصب وبالتالي يقود سفينة الشعب أناس غير أكفاء مما يحتم غرقها وتدهور الشعب

¹ (ينظر: أرسطو، السياسة، ص 340.

بكل أحواله لسبب بسيط وهو إنّ رابنة السفينة يتولون مناصبهم لثروتهم وليس لكفاءتهم الفنية تاركين الفقراء الجديرين بالملاحه بسبب فقرهم وهذا يشمل كل الدولة بمختلف مفاصلها.

2. تخسر الدولة وحدتها وتصير من فريقين فريق أغنياء وفريق فقراء يكيد كل منهما للآخر رغم أنهم يعيشون معا¹.

3. يبدأ الأفراد بتعاطي أكثر من عمل واحد في الوقت نفسه من زراعة وتجارة وحرب. وهذه الصفة السيئة سببها حب المال والحرص على جمعه.

4. أسوء صفة للنظام الأوليجارشي هي السماح للأفراد ببيع ثرواتهم فيكون البائع ساكنا في الدولة من غير أن يكون جزءا منها فهو ليس بتاجر ولا صانع ولا فارس ولا غير ذلك وإنما هو مجرد فقير. فيصير مجرد مستهلك في الدولة وليس خادما لها وهذا هو من أسباب انقسام سكان الدولة الى فقراء وأغنياء فيكثر في الدولة المتسولون².

كذلك لم يتحدث عن أنواع النظام الأوليجارشي جان جاك روسو فهو اكتفى بجعلها ضمن الأنظمة الفاسدة فقط متحدثا عن سبب نشوئها فهو يجعل مبدأ نشوء الأوليجارشية هو اميل الخاص ضد العام بمعنى أن الفرد يغلب مصلحته الشخصية ضد النظام العام³.

وهو بالفعل نفس مضمون كلام أرسطو الذي أكد أن حب المال والثروة وإيثارها هو عامل خراب الديمقراطية وتحولها إلى ضدها وهو النظام الديمقراطي وبقدر غلبة المصلحة الشخصية على مصلحة الدولة العامة تتشكل أنواع النظام الأوليجارشي الأربعة.

لكن روسو يختلف عن أرسطو في اعتبار أن الديمقراطية تضاد الأوليجارشية فروسو يعد النظام الديمقراطي ينحط فيتحول إلى النظام الغوغائي الديماغوجي أما النظام الأرستقراطي فينحل إلى النظام الأوليجارشي⁴.

¹ ينظر: مطر، أميرة حلمي، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، ط 1، 1998، ص331.

² ينظر: افلاطون، الجمهورية، ص 273-274.

³ ينظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ص 184.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الرابع

الوظائف الضرورية في الدولة

يقسم أرسطو الوظائف الضرورية للدولة بطريقة يبدأ فيها من الأقل الى الأكبر أهمية وهي:

1. وظائف حفظ الملكية والعمل

وتضم هذه الوظائف رعاية وتنظيم الأسواق ووظائف حماية الممتلكات العامة والخاصة كذلك وظائف حفظ المباني والطرق وإعادة بناء ما يخرب منها.

2. الوظائف الريفية

وهي مشابهة للوظائف السابقة لكنها تختص بالأرياف وتهدف إلى حفظ المزارع والغابات ورعايتها ويسمى الموظفون فيها بمفتشي المزارع وحفاظ الغابات.

3. الوظائف المالية

هذه الوظائف تتولى جباية الضرائب العامة وحفظ الخزانة وتوزيع المصروفات لإدارة الدولة ويسمى هؤلاء بالجباة والخزنة أو الصيارفة.

4. الوظائف التسجيلية والتدوينية

وتشمل الوظائف التي تتولى تسجيل العقود بين الأفراد والأحكام التي تصدرها المحاكم وتوثيق الأحكام القضائية ويسمون بالمسجلين والكتابة والأمناء.

5. وظائف تنفيذية

وتعني مجموعة الوظائف التي تحافظ على سريان الأحكام وتنفيذها وحراسة السجون التي تضم المخالفين للقانون وأهل الجنايات.

6. الوظائف الدفاعية والحربية

هذه الوظائف في نظر أرسطو تختلف عن الوظائف السابقة فهي ليست مخصوصة بأحد وإنما هي مخصوصة بطبقة من الناس متميزة بالمؤهلات لهذه الوظيفة والتي يشترط اختبارها والتأكد منها.

وهذه الوظائف ضرورية في الحروب وفي السلم ففي الحروب تدافع وتحارب وفي السلم تحرس المواطنين والمؤسسات، ويسمى هؤلاء الموظفين بالقادة والوزراء الحربيين

7. الوظائف الرقابية

وهي ضرورية لمراقبة الوظائف التي فيها تصرف في الأموال وهذه الوظائف لابد أن تكون منفصلة تماما عن الوظائف التي يراقبها حتى يكون مستقلا ولا يمارسون عملا آخر غير الرقابة ويسمى هؤلاء الموظفون مراقبين وفاحصين أو محققين أو عمال خزينة.

8. الجمعية العمومية

منصب رئيس الجمعية العمومية هو أهم المناصب وأكثرها قوة لأنه هو في الغالب يحدد الضرائب وجبايتها ولا بد من موظفين يساعدون رئيس الجمعية في الاجتماع مع الهيئة وهؤلاء الموظفون يدعون وكلاء محضرين لأنهم يحضرون للمداولات ويدعون شيوخا أيضا بالأخص في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل.

8. الوظائف الدينية

من اللازم في الدولة وجود موظفين مخصصين لإدارة المعابد وتنظيم العبادات وهؤلاء هم الكهنة وخزنة الإيرادات المقدسة كذلك يلزم وجود موظفين يديرون شؤون القرايين¹.

يقول أرسطو بعد ذكر الوظائف "إن المناصب التي لا غنى للدولة عنها هي تلك التي تختص بالعبادة والحرب وبتقرير الضرائب والنفقات العامة والأسواق وبشرطة المدينة والمرافئ والأرياف ثم التي تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالمدعى القضائية وتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفياتها وأخيرا بالمداولات في الشؤون العامة للدولة"².

هذا هو تقسيم أرسطو للوظائف والمناصب الضرورية في الدولة وعند مقارنته مع ما قدمه أفلاطون نجد اختلافًا واضحًا بينهما فأفلاطون يختلف عن أرسطو في نقطة أساسية وهي أن المناصب لا تعطى إلا للمواطنين الذين تم تربيتهم من قبل الدولة ولكن بصورة عامة فإن أفلاطون توجد لديه

¹ ينظر: أرسطو، السياسة، ص 400.

² أرسطو، السياسة، ص 401.

نظرية هي ((أسطورة العناصر الأربعة)) يجعل المناصب بحسب طبيعة العنصر المكون للإنسان الذي سيشغل المنصب فالله خلق الناس من عناصر أربعة وحدد مصير كل منهم مسبقا في الدولة وبحسب هذه النظرية فإن المعادن التي مزجها الله بطبيعة أصحاب المناصب تكون بهذا الشكل:

1. معدن الذهب وهذه طبقة الحكام.

2. معدن الفضة وهذه طبقة الحراس.

3. معدن الحديد وهذه طبقة الفلاحين والصناع من المجتمع الذين يشكلون الثروة¹.

أما روسو فهو لا يقسم الوظائف الضرورية للدولة وإنما يكتفي بذكر المناصب الأساسية في النظام الديمقراطي وهي مناصب السلطة التشريعية المتمثلة بالنواب الممثلين عن الشعب والسلطة القضائية التي تضم قضاة والسلطة التنفيذية المنفذة للقوانين الإدارية².

وربما يكون عدم ذكر روسو للمناصب والوظائف بسبب أن الحياة الحديثة فيها الوظائف مترتبة بشكل معتاد ومنظمة في المجتمعات الديمقراطية عكس ما كان في زمن أفلاطون وأرسطو.

الخاتمة

يمكن ادراج نتائج البحث في هذه النقاط:

1. إن النظام الديمقراطي عند أرسطو هو من الأنظمة الصالحة الى جانب النظام الملكي الصالح والنظام الأرستقراطي.

2. يعتمد النظام الديمقراطي على أسس هي الحرية والمساواة ووجود مجتمع يمارس النشاط الديمقراطي في الاجتماع والتصويت على قرارات المواطنين وإدارة شؤونهم.

3. لكي تستمر الديمقراطية يشترط أن تتوفر عوامل هي استمرار الاجتماعات لإدارة شؤون الدولة وصرف مكافآت الحضور في الاجتماعات كذلك الحرص على طاعة المواطن للقانون والحكام.

¹ ينظر: روبنسون، ديف وجروفرز جودي، أقدم لك أفلاطون، ترجمة: إمام عبد الفتاح، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2001، ص 98.

² ينظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ص 198-200.

4. إن للنظام الديمقراطي أنواع تعتمد على المقدار المالي المطلوب للترشيح وكلما كان المقدار المطلوب أعلى كانت الديمقراطية سيئة وتتحول الديمقراطية الى أوليغارشية إذا لم تحقق المساواة في حق الترشح والحصول على مناصب.

5. لكل نوع من الديمقراطية ضد من الأوليغارشية فمثلاً أن للديمقراطية أربعة أنواع كذلك للأوليغارشية أربعة أنواع أيضاً.

6. يقترح أرسطو وظائف ومناصب أساسية لكل دولة بغض النظر عن نوعها بدءاً من المشرعين والقضاة والحكام وانتهاءً بالإداريين والحرس والكتاب ومن دون هذه الوظائف فإن الدولة لن تستمر.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المعاجم

صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1982.

ب. المصادر

1. ارسطو، السياسة، ترجمة: احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد، ط1، 2009.

2. افلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مؤسسة هندواي، مصر، ط1، 2017.

3. روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز ليب، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.

ج. المراجع

1. روبنسون، ديف وجروفرز جودي، أقدم لك أفلاطون، ترجمة: إمام عبد الفتاح، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2001.

2. ستيتس ، ولتر، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم، دار الثقافة، مصر، 1984.

3. السني، محمد، الثورة وبريق الحرية، دار الادهم، القاهرة، ط1، 2016.

4. عبد الأمير، نزار، الفلسفة السياسية والاجتماعية عند جان جاك روسو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الكوفة، 2005.

5. فرح، ولاء توفيق، الديمقراطية في فكر ارسطو السياسي، مجلة الآداب، جامعة القاهرة، عدد 11، سنة اصدار 2012.

6. كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2010.

7. محمود، زكي نجيب وأمين، أحمد، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1935.

8. مطر، أميرة حلمي، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، ط1، 1998.

9. المعلة، د. جميل خليل، الدولة المثلى في فلسفة أرسطو، دار الروافد، بيروت، ط1، 2016.